

آخر تحديث (أكتوبر 2011)

تأثير الحوادث في ليبيا على مسؤولية الحماية

1- ما هي مسؤولية الحماية؟

مسؤولية الحماية هي مبدأ عالمي للحماية وحقوق الانسان لتجنب الإبادة وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الانسانية وإيقافها. تقوم مسؤولية الحماية على ثلاث ركائز:

1. تقع على عاتق الدولة المسؤولية الأساسية في حماية شعوبها من الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والتطهير العرقي.
2. تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الدول في القيام بمسؤوليتها.
3. على المجتمع الدولي استخدام الطرق الدبلوماسية والانسانية اللازمة وسواها من الاساليب السلمية لحماية الشعوب من هذه الجرائم. وفي حال فشلت دولة في حماية سكانها أو هي في الواقع مرتكبة لهذه الجرائم، على المجتمع الدولي أن يكون جاهزاً لاتخاذ تدابير أكثر قوة بما فيها الاستخدام الجماعي للقوة من خلال مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

2- لماذا شكلت ليبيا حالة في مسؤولية الحماية؟

تضطلع كل دولة في تجنيب شعبها وحمايته ضمن حدودها من الإبادة أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الانسانية أو التطهير العرقي التي تحدث أو على وشك الحدوث. يمكن أن تقوم الدولة بذاتها بارتكاب هذه الجرائم أو من قبل مرتكبين من خارج الدولة. في حالة ليبيا، ارتكبت حكومة معمر القذافي جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية رداً على احتجاجات المدنيين السلمية. وهي كلها جرائم تقع في إطار عمل مسؤولية الحماية. ودعا معمر القذافي مناصريه للتعرض للمحتجين الذين أسماهم "جرذان" و"صراصير" و"تطهير ليبيا بيتاً بيتاً". وعبر القذافي عن نيته الواضحة في استمرار ارتكاب انتهاكات جماعية لحقوق الانسان من خلال إعلام سكان بنغازي أنّ قواته لن تظهر "أي رحمة" تجاه الثوار. وأعلن في 17 آذار/مارس أنه سيتم تفتيش كل المنازل تلك الليلة مشيراً إلى نيته الوشيكة في ذبح سكان المدينة. وبالتالي، بدت الحاجة الواضحة إلى رد دولي قاس على فشل الحكومة الليبية في تحمل مسؤوليتها في الحماية وذلك بهدف وقف الجرائم المستمرة وتجذب حمّام الدم.

استمرت الفظائع الجماعية مع استمرار قوات القذافي باستهداف المدنيين عشوائياً. وأفادت تقارير أنّ القوات الوقيّة للحكومة استخدمت القنابل العنقودية لاستهداف المناطق السكنية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدلائل التي جمعتها المحكمة الجنائية الدولية بدءاً من 16 أيار/مايو أنه "تم الهجوم على المدنيين في منازلهم؛ وتم قمع المظاهرات باستخدام الذخيرة الحية واستعملت المدفعية الثقيلة ضد المشاركين في تشييع القتلى كما وُضع القناصون لقتل مغادري المساجد بعد الصلوات". كما وردت أخبار عن انتهاكات صارخة وجماعية لحقوق الانسان ارتكبتها قوات المعارضة الداعمة للمجلس الانتقالي الوطني بما في ذلك التوقيف الاعتباطي لمشتبه بهم من مناصري القذافي وتعذيبهم وقوات المرتزقة التي استخدمتها القوات الموالية للقذافي.

3- كيف ردّ المجتمع الدولي بشكل أساسي ولماذا أتى ردّها متماسكاً مع مسؤولية الحماية؟

منذ منتصف شهر شباط/فبراير، اعتمدت مجموعة من الفاعلين الدوليين والاقليميين سلسلة من التدابير السلمية والقسرية (حواجز دبلوماسية، تجميد الأصول، حظر السفر، حظر الأسلحة، الطرد من الهيئات الحكومية، الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية). ضمّ هؤلاء الفاعلين مجلس حقوق الانسان والجمعية العامة ومجلس الأمن وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي ومجلس التعاون الخليجي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي بشكل فوري وحاسم غير مسبوق. ووضع مجلس الأمن أولوية حماية المدنيين من الفظائع الجماعية وذكر حكومة ليبيا بمسؤوليتها في حماية

سكانها مع تبني القرار 1970 الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع والقرار 1973. وفيما أقر اعتماد منطقة حظر الطيران في 17 آذار/مارس، تمت الموافقة على رد عسكري لحماية السكان من الفظائع الجماعية وكان هذا بفضل الضغط التي مارسته المنظمات الإقليمية في دعم تدابير أكثر قوة. ويشكل دق أجراس الإنذار مسؤولية تقع على عاتق المنظمات الإقليمية بالنيابة عن السكان، وفي حالة ليبيا، كانت تلك الإنذارات حاسمة في حشد الفعل الدولي. (النظر إلى صفحتنا على الموقع الإلكتروني لمراجعة كاملة للردود التي تم اتخاذها في حالة ليبيا).

4- لماذا لا تُعتبر ليبيا أول حالة في مسؤولية الحماية؟

بالتأكيد جذبت الحالة في ليبيا اهتمام الإعلام بعد الثورات في تونس ومصر وأثارت نقاشاً إضافياً حول الحاجة لاستخدام القوة لأهداف الحماية. ولكن، هنالك العديد من الحالات الأخرى حيث عمل المجتمع الدولي على تجنب الفظائع من الحدوث والتصاعد من خلال سلسلة من التدابير السلمية. يشكل دور الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تسهيل جهود الوساطة بعد الانتخابات في كينيا عام 2007 والأصوات القوية التي علت من المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن في الأمم المتحدة بعد العنف في الانتخابات في غينيا عام 2010 والجهود العالمية التي قام بها مجموعة من الفاعلين لتجنب حمام الدم خلال الاستفتاء في السودان عام 2011، أمثلة قليلة عن هذه الجهود.

5- هل كانت عمليات حلف شمال الأطلسي لمراقبة منطقة حظر الطيران متناغمة مع لغة القرار 1973؟

ركز قرار مجلس الأمن 1973 على حماية الشعوب من التهديد الوشيك للفظائع الجماعية من قبل حكومة القذافي ودعا الدول الأعضاء إلى استخدام "كافة التدابير اللازمة" لتجنب هكذا جرائم. وعلى الرغم من أن السرعة التي استجاب بها المجتمع الدولي للزمة في ليبيا تستحق التنويه، برز اختلاف في الخيارات ضمن حلف شمال الأطلسي في ما يتعلق بتفسير القرار وتطبيقه. وتحمل حلف شمال الأطلسي المسؤولية الشاملة للمهمة المفوضة من الأمم المتحدة في 27 آذار/مارس قام تحالف مؤلف من 14 حكومة - عضو في حلف شمال الأطلسي بالإضافة إلى قطر والإمارات العربية والأردن والسويد بالمشاركة في تعزيز التفويض الذي أرساه القرار 1973. وأعلنت حكومات التحالف تنحي القذافي عن السلطة كشرط مسبق لوقف النار مما أدى إلى ارتفاع الأصوات القائلة إن حلف شمال الأطلسي لم يكن يعمل لحماية المدنيين ولكنه كان يسعى لتغيير الحكم. وتساءل بعض المعلقين عن دوافع التحالف الحكومي وأشاروا إلى الهجمات المتعمدة على مقر القذافي كدليل على التدابير لتطبيق تغيير الحكم. وطُرحت المزيد من التساؤلات حول وفاء حلف شمال الأطلسي لتفويض مجلس الأمن لحماية المدنيين عندما زوّدت القوات الفرنسية الثوار الليبيين بالأسلحة وعندما وجدت التقارير أن المدنيين تعرّضوا للقتل في القصف الجوي لقوات حلف شمال الأطلسي. كما تم طلب مساءلة أعمال بعثة حلف شمال الأطلسي من قبل هيئات كالاتحاد الأفريقي حول قراره بشأن القرار السلمي لأزمة ليبيا الذي أصدر في 25 أيار/مايو 2011 والذي أشار إلى "القلق من الأولوية الخطرة التي تم وضعها من قبل تحاليل أحادية الجانب لهذه القرارات (قراري مجلس الأمن في الأمم المتحدة 1970 و 1973) في محاولة لتزويد سلطة قانونية للأعمال العسكرية وسواها على الأرض والتي من الواضح أنها خارج نطاق هذه القرارات". عبّرت منظمات المجتمع المدني عن قلقها من عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا وحثت التحالف على تطبيق وقف فوري لإطلاق النار وكذلك مراقبة الإصابات المدنية لحماية المدنيين.

6- ما هي التداعيات الليبية على الأزمات الأخرى، كالسورية مثلاً، حيث تحدث الفظائع الجماعية؟

كلّ حالة أزمة هي فريدة بحد ذاتها وتتطلب رداً مختلفاً وفق تهديد العنف وحاجة الشعوب. ولكن هذا لا يعني أنه يجب التزام الصمت تجاه الفظائع الجماعية. من الواضح أنّ سوريا تشكل حالة واضحة حيث ترتكب الحكومة الفظائع الجماعية ضد المدنيين وبالتالي يقع هذا الأمر ضمن نطاق مسؤولية الحماية. وبغض النظر عن ذلك، عبّر عدد من الدول الأعضاء بمن فيها البرازيل والصين وروسيا عن قلقها من استخدام العنف في ليبيا وخاصة مع أهداف حلف شمال الأطلسي وكيف تم تنفيذ المهمة. وأدى رد الفعل العنيف هذا في اتساع الصمت في وجه الفظائع الجماعية التي ترتكب في سوريا وخاصة في مجلس الأمن. ووضع المسؤولون الأوروبيون والأميركيون مسودة قرار ومروره قبل 26 نيسان/أبريل، غير أنه لم يتم اتخاذ أي فعل من المجلس باستثناء بيان رئاسي أصدر في 3 آب/أغسطس في ظل غياب أي خطة للاستجابة للأزمة وأي لغة تتضمن مسؤولية الحماية. وبلغ الصمت أوجّه في 4 تشرين الأول/أكتوبر مع

استخدام كلّ من الصين وروسيا حق النقض (الفيتو) لقرار يدين العنف الذي ترتكبه قوات الأمن السورية والمعارضة. وعلى الرغم من أنّ الصين وروسيا استشهدتا بكلمة "إساءة" من مهمة القرار 1973 وعبارات من مسودة القرار حول سوريا كسبب لقيامهما بالفيتو، إلّا أنّه لا يجب التقليل من شأن علاقاتهما القائمة مع الرئيس السوري بشار الأسد. كما فشلت الهيئات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي في الاستجابة الفورية على الوضع المتدهور في سوريا ويعود السبب جزئياً في ذلك إلى العلاقات السياسية مع حكومة الأسد والخوف من الردّ العسكري الإضافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يجب النظر إلى احتواء المجزرة في ليبيا على أنّه نتيجة ايجابية لاستجابة المجتمع الدولي؛ غير أنّ التحديات التي تتمّ مواجهتها كطبيعة النزاع المطوّلة والعجز في التوصل لحلّ سياسي أنتجت ممانعة الدول الأعضاء للتصرّف في حماية الشعوب كما في سوريا مثلاً. على مهمّة حلف شمال الأطلسي في ليبيا والتحديات داخل البلد أذا تردع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من إدانة الفظائع الجماعية والردّ عليها. وسيستمرّ المجتمع المدني بالدفع لمزيد من العمل من المجتمع الدولي في كافة الحالات حيث تُرتكب الجرائم أو تهدّد بالحدوث.

7- ما هو تأثير ليبيا على مسؤولية الحماية؟

إنّ النقاش بين الدول الأعضاء حول الوضع في ليبيا لم يكن بشأن التداخل لحماية المدنيين من الفظائع الجماعية بل كيفية حماية الشعب الليبي بشكل أفضل. ويشكل وضع الدول الأعضاء أولوية حماية المدنيين من الفظائع الجماعية انعكاساً لتبني تاريخي لمبادئ مسؤولية الحماية التي تمت الموافقة عليها في القمة العالمية لعام 2005. غير أنّ تصرّفات حلف شمال الأطلسي أدت إلى فكرة خاطئة تقوم على أنّ مسؤولية الحماية هي مرادفاً للتدخل العسكري وتغيير النظام وهذا ليس صحيحاً وفق تحديد المبدأ. وأظهر الوضع في ليبيا الحاجة للتمييز بين التطلعات المعيارية لمسؤولية الحماية والطريقة التي يتمّ تطبيقها من خلالها من قبل أي دولة أو مجموعة دول تعمل في إطار تفويض قرار من مجلس الأمن. تقوم مسؤولية الحماية على حماية المدنيين من الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي من خلال سلسلة من التدابير، ليس فقط عسكرية. في حالة ليبيا، لا يمكن للدول الأعضاء أن تعبّر عن أهداف مستقبلية (ك تغيير الحكم والاستيلاء على النفط) من دون تفويض مسؤولية الحماية.

8- بعد موت القذافي، ما الدور الذي تلعبه مسؤولية الحماية في المرحلة الانتقالية في ليبيا وما بعدها؟

فيما بدأ المجلس الانتقالي الوطني بوضع مسودة دستور وتنظيم الانتخابات لحكومة ليبية جديدة، يستمرّ العمل لتجنّب المزيد من الفظائع ودعم مسؤولية الحماية. وتبرز الحاجة الملحة لإصلاح القطاع الأمني ونظام العدالة الجنائية ومنع انتشار الأسلحة والعمل على وقف سوء معاملة أنصار القذافي بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتعذيب والهجمات الانتقامية والتمييز. ومن بين المهام الأخرى التي تقع على عاتق المجلس الانتقالي الوطني إجراء تحقيق في موت القذافي في 20 تشرين الأول/أكتوبر. من الضروري أن تنتظر الحكومة في التأثيرات البعيدة المدى للنزاع والترويج للمصالحة ومنع الإفلات من العقاب لحماية المدنيين الليبيين من الفظائع الجماعية في المستقبل. ولا شك أنّ الشعب الليبي سيحتاج للدعم المتناسك من المجتمعات الدولية والإقليمية والمدني.